تهذيب الكمال في أسماء الرجال

للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزي

٦٥٤ - ٧٤٢هـ

المجلّد الأوّل

حقّقه، وضبط نصّه، وعلّق عليه

الدكتور بشار عوّاد معروف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أَنارَ طريقَ الحَقِّ، وأبانَ سَبيلَ الهُدَى، وأَزاحَ العِلَّةَ، وأَزالَ الشُّبْهَةَ، وبعثَ النَّبيينَ مُبَشِّرينَ ومُنْذِرينَ؛ لئلا يكونَ لِلنَّاسِ على الله حُجَةٌ بعدَ الرُّسُلِ، ولِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بَيِّنَةٍ، ويَحْيَى من حَيَّ عن بَـيِّنَةٍ.

وصَلَّى الله على خِيرتِه مِن خَلْقِه، وصَفْوَتِه من بَريَّتِه: إمامِ المُتقين، وخاتمِ النبيينَ، وخطيبِهم إذا وَفَدوا، وَشافعِهم إذا حُبِسُوا، ومُبَشِّرِهم إذا يَئِسُوا، صاحبِ لِوَاءِ الحَمْدِ، والمقامِ المحمودِ أبي القَاسمِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ المُطَّلبِ ﷺ وعلى آله وصَحْبِه أجمعين، وإخوانِه من النبيِّين والمُرْسَلينَ وسائرِ عبادِ الله الصالحين، صلاةً دائمةً غَيْرَ زائلةٍ، وباقيةً غيرَ فانيةٍ، ومُتَّصلةً غيرَ مُنقطعةٍ، وسَلَّم تسليمًا.

أمّا بَعْدُ، فإنّ الله ـ تعالى وله الحمد ـ لم يُخْلِ الأرضَ من قائمٍ له بحُجةٍ، وداعٍ إليه على بصيرةٍ، لكي لا تَبْطُلَ حُجَجُ الله وبيِّنَاتُهُ، فهم كما وصَفَهم أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالبٍ ـ رضيَ الله عنه ـ حيثُ يقولُ: أولئك هُمُ الأقلُّون عَدَداً، الأعظمونَ عندَ الله قدراً، هجمَ بهم العلمُ على حقيقةِ الأمرِ، فاستلانُوا ما استوعَرَهُ المُتْرَفُون، وأنِسُوا بما استوحش منه الجاهلون، صَحِبوا الدُّنيا بأبدانٍ قلوبُها مُعَلَّقَة بالمحلِّ الأعلى شوقاً إلى لقائهم.

وإذا كان الأمرُ كما ذكرنا، والحالُ على ما وَصَفْنَا، فواجبٌ إذاً على كُلِّ مُكَلَّفٍ ذي عقلٍ سَليم مُطلَقٍ من إسار الشَّهَواتِ الحيوانيّةِ والشُّبُهاتِ الشيطانيّة أن يبذُلَ جُهْدَهُ، ويَستفرغَ وُسْعَهُ في تحصيلِ الفَوْزِ بالنَّعيمِ الأبديِّ، والنَّجاةِ من العذابِ السَّرْمَديّ.

ومن المعلومِ الواضحِ عند كُلِّ ذي بَصيرةٍ أنَّ ذلك لا يَحصُلُ إلا بتزكيةِ النَّفْسِ وتطهيرها من الأدناسِ الطبيعيّةِ، والأخلاقِ البَهيميّةِ، وذلك مُنْحَصِرٌ في أمرين لا ثالثَ لهما، وهُمَا: العلمُ النافعُ، والعملُ الصالحُ. لكنَّ الناسَ مختلفونَ في ذلك اختلافاً كثيراً، ومُتباينونَ فيه تبايناً شديداً، فكلُّ قومٍ يَدّعونَ أنَّ ما هم عليه من القولِ والعمل هو الحقُّ المؤدّي إلى طهارةِ النَّفْسِ وتزكيتِها، وأنَّ ما سِوى ذلك باطلٌ مُضِرٌّ بصاحبِه، ويُقيمونَ على ذلك دَلائلَ من آرائِهم، وبراهينَ من أفكارِهم، ويَدَّعي خصومُهم مِثْلَ ذلك، ويُعارضُونهم بمثلِ ما ادَّعَوْه لأنفسِهم وعارَضوا به خُصومَهم؛ فكلٌّ بكلٍّ مُعارَضٌ وبعضٌ ببعضٍ مُناقَضٌ. وما كانَ هذا سبيلُهُ فليسَ فيه شفاءُ غليلٍ ولا بُرْءُ عليلٍ، وإذا كانَ ذلك كذلكَ لم يَبْقَ أمرٌ يُقْصَدُ إليه، ولا شيءٌ يُعوَّلُ عليه إلا الكتابُ العزيزُ الذي لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يديهِ ولا من خَلْفِه تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ، وسُنّةُ الرسولِ الكريمِ المؤيَّدِ بالدلائلِ الواضحاتِ والمُعْجزاتِ الباهراتِ التي يَعْجزُ كلُّ أحدٍ من البشرِ عن مُعارَضَتها والإتيانِ بمثلِها.

فأما الكتابُ العزيزُ، فإن الله تعالى تولّى حفظَهُ بنفسِه ولم يَكِلْ ذلك إلى أحدٍ من خَلْقِه فقالَ تعالى: ﴿إنّا نَحْنُ نَزّلنا الذِّكرَ وإنّا لـه لَحافظونَ﴾[1]، فَظَهر مصداقُ ذلك مَع طولِ المُدّة، وامتدادِ الأيام، وتوالي الشهورِ، وتعاقُبِ السنينَ، وانتشارِ أهلِ الإسلامِ، واتّساعِ رُقعتِه.

---

(١) الحجر، آية: ٩.

وأما السُّنَّةُ، فإن الله تعالى وَفَّقَ لها حُفَّاظاً عارفينَ، وَجَهابذةً عالمين، وصَيارفةً ناقدين، يَنْفُونَ عنها تحريفَ الغالينَ، وانتحالَ المُبْطِلينَ، وتأويلَ الجاهلين؛ فَتَنَوَّعوا في تصنيفِها، وتَفَنَّنوا في تَدْوِينِها على أنحاءٍ كثيرةٍ وضُروب عَديدةٍ، حرصاً على حفظِها، وخَوْفاً من إضاعَتِها؛ وكان من أحسنها تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صَواباً، وأقلّها خطأً، وأعمّها نفْعاً، وأعودِها فائدة، وأعظمها بركةً، وأيسرها مَؤونةً، وأحسنها قَبولاً عندَ المُوافِق والمُخالِف وأجلّها موقِعاً عند الخاصَّةِ والعامةِ ـ : صحيحُ أبي عبدِ الله محمد بن إسماعيلَ البُخاريِّ ، ثم صحيحُ أبي الحُسَين مُسْلِم بنِ الحجَّاجِ النَّيْسَابُوريِّ ، ثم بَعدَهما كتابُ السُّنَنِ لأبي داودَ سُلَيْمَانَ بنِ الأشعثِ السِّجِسْتاني ، ثم كتابُ الجامعِ لأبي عيسَى محمدِ بن عيسى التِّرْمِذيِّ ، ثم كتابُ السُّنَنِ لأبي عبدِ الرحمانِ أحمدَ بن شُعَيْب النسائيِّ ، ثم كتابُ السُّنَنِ لأبي عبدِ الله محمد بنِ يزيدَ المعروفِ بابن ماجَة القَزْوينيِّ وإن لم يَبْلُغْ درجتهم .

وَلِكلٍّ واحدٍ من هٰذه الكتب الستةِ مَزيّةٌ يَعرفُها أهلُ هذا الشأن، فاشتهَرت هذه الكُتُبُ بينَ الأنام ، وانتشرتْ في بلادِ الإسلام ، وعَظُمَ الانتفاعُ بها، وحَرَصَ طُلّابُ العلمِ على تحصيلِها، وصُنِّفت فيها تَصانيفُ، وعُلِّقت عليها تعاليقُ؛ بعضُها في مَعرفةِ ما اشتمَلَت عليه من المُتونِ، وبعضُها في معرفةِ ما احتوت عليهِ من الأسانيدِ، وبعضُها في مجموعِ ذلك. وكانَ من جملةِ ذلك كتابُ «الكَمال»[1] الذي صَنَّفَهُ الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ الغنيِّ بنُ عبدِ الواحدِ بن عليِّ بن سُرُورٍ المَقْدِسيُّ ـ رحمةُ الله عليه ـ في مَعرفةِ أحوالِ الرُّواةِ الذينَ اشتَمَلَتْ عليهم هذه الكتبُ الستةُ. وهو كتابٌ نفيسٌ، كثيرُ الفائدةِ، لٰكنْ لم يَصْرِفْ مُصنِّفُهُ ـ رحمهُ الله ـ عنايَتَهُ إليه حقَّ صَرفِها، ولا استقصَى الأسماءَ التي اشتملَتْ

(١) تمام اسم الكتاب كما هو مشهور: «الكمال في أسماء الرجال».

عليها هٰذه الكتب استقصاءً تاماً، ولا تَتَبَّعَ جميعَ تراجم الأسماءِ التي ذكرَها في كتابِهِ تَتَبُّعاً شافياً، فحصلَ في كتابه بسبب ذلك إغفالٌ وإخلالٌ.

ثم إنَّ بعضَ وَلَدِهِ ممَّن لم يبلُغْ في العلم مَبْلَغَهُ، ولا نالَ في الحفظِ درجتَهُ رامَ تهذيبَ كتابِهِ وترتيبَهُ واختصارَهُ واستدراكَ بعضِ ما فاتَهُ من الأسماءِ، فكتبَ عدَّةَ أسماءٍ من أسماءِ الصحابةِ الذين أغفَلَهم والدُهُ مِن تراجم كتاب «الأَطراف»[1] الذي صَنَّفَهُ الحافظُ أبو القاسم عليُّ بنُ الحَسَن بن هِبَةِ الله الدمشقيُّ المعروفُ بابن عساكر ـ رحمهُ الله ـ وَأسماءً يسيرةً من أسماءِ التابعينَ من كتاب «الأَطراف» أيضاً. وكَتَبَ عدَّةَ أسماءٍ ممَّن أغفَلَهُم والدُهُ من كتاب «المَشايخ النُّبَل» الذي صنَّفَهُ الحافظُ أبو القاسم ابنُ عساكرَ أيضاً. ولم يَزِدْ في عامةِ ذلك على ما ذكرَهُ الحافظُ أبو القاسم شيئاً. فوقعَتْ عامةُ تلكَ الأسماءِ المستدرَكَةِ في الكتاب مختصرةً مُنتَفَّةً، ولا يَحْصُلُ بذكرها كذلك كبيرُ فائدة. ووقَعَ في بعضِ ما اختصَرَهُ بلفظِهِ من كتابِ والِدِهِ خَلَلٌ كبيرٌ، ووهمٌ شنيع.

فلمَّا وقفتُ على ذلك، أردتُ تهذيبَ الكتاب وإصلاحَ ما وقعَ فيه من الوهم والإغفال، واستدراكَ ما حصل فيه من النَّقْص والإخلال؛ فتتبَّعتُ الأسماءَ التي حَصَلَ إغفالُها منهما جميعاً، فإذا هي أسماءٌ كثيرةٌ تزيدُ على مِئاتٍ عديدةٍ من أسماءِ الرجالِ والنساء. ثم وقفتُ على عِدَّةِ مُصنَّفاتٍ لهؤلاء الأئمةِ السِّتَّةِ غيرِ هٰذه الكُتُبِ الستَّةِ وستأتي أسماؤها قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ فإذا هي تَشتمِلُ على أسماءٍ كثيرةٍ ليس لها ذِكرٌ في الكتب الستة، ولا في شيءٍ منها، فَتَتَبَّعْتُها تتبعاً تاماً، وأضفتُها إلى ما قبلَها، فكانَ مجموعُ ذلكَ زيادةً على ألفٍ وسبع مئةِ اسمٍ من الرجال والنساء. فتردَّدتُ بينَ كتابَتِها مُفردةً عن كتاب الأصلِ، وجعلها كتاباً مُسْتَقِلا

---

(١) انظر عن كتاب «الأطراف» ونسخة بحث الأستاذ كوركيس عواد عن مؤلفات ابن عساكر المقدم إلى مهرجان ابن عساكر المعقود بدمشق في ربيع سنة ١٩٧٩.

بنفسه، وبينَ إضافتِها إلى كتاب الأَصل ، ونظمها في سِلكه، فوقعت الخِيرَةُ على إضافتِها إلى كتاب الأَصل، ونظمها في سِلكه، وتمييزها بعلامةٍ تُفْرِزُها عنه؛ وهو أن أكتُبَ الاسمَ، واسمَ الأب أو ما يجري مجراهُ بالحُمرةِ وأقتصرَ في الأصلِ على كتابةِ الاسم خاصة بالحُمرة.

وجعلتُ لكلِّ مُصَنَّفٍ علامة[1]، فإن تكرَّرَ الاسمُ في أكثَر من مُصَنَّفٍ واحدٍ اقتصرتُ على عَزْوِهِ إلى بعضها في الغالب.

فعلامةُ ما اتفقَ عليه الجماعةُ السِّتةُ في الكتبِ الستة: (ع).

وعلامةُ ما اتفقَ عليه أصحابُ السُّنَنِ الأربعةِ في سُنَنِهم الأربعةِ: (٤).

وعلامةُ ما أخرجَهُ البُخاريُّ في الصحيح: (خ)، وعلامةُ ما استَشهَدَ به في الصحيحِ تعليقاً: (خت).

وعلامةُ ما أخرجَهُ في كتابِ القِراءةِ خلفَ الإمام: (ز).

وعلامةُ ما أخرجَهُ في كتابِ رفعِ اليدين في الصلاة: (ي). وعلامةُ ما أخرجَهُ في كتابِ الأدب: (بخ). وعلامةُ ما أخرجهُ في كتابِ أفعالِ العِباد: (عخ)[2].

وعلامةُ ما أخرجهُ مسلمٌ في الصحيح: (م)، وعلامةُ ما أخرجهُ في مقدمة كتابه: (مق)[3].

وعلامة ما أخرجهُ أبو داودَ في كتاب السُّنَن: (د)، وعلامةُ ما أخرجه في كتاب المراسيل: (مد). وعلامةُ ما أخرجهُ في كتاب الرَّدِّ على أهلِ القَدَر: (قد). وعلامةُ ما أخرجه في كتابِ الناسخِ والمَنسوخ: (خد).

---

(١) انظر عن ظهور هذه العلامات وتطورها كتاب روزنتال: «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي». ترجمة الدكتور أنيس فريحة، ص: ٩٦ فما بعد (بيروت ١٩٦١).

(٢) ذكر ابن حجر مما فاته كتاب «بر الوالدين» للبخاري (تهذيب: ٦/١)

(٣) ذكر ابن حجر مما فاته من تآليف الإمام مسلم كتاب «الانتفاع بأهب السماع» (تهذيب: ٦/١).

وعلامةُ ما أخرجه في كتاب التَّفرّدِ، وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصارِ من السُّنَن: (ف). وعلامةُ ما أخرجهُ في فضائلِ الأنصار: (صد). وعلامةُ ما أخرجه في كتاب المسائل التي سأل عنها أباَ عبدِ اللهِ أحمد بن محمد بن حنبلٍ: (ل). وعلامةُ ما أخرجهُ في مُسْنَدِ حديثِ مالِك بن أنس: (كد)[1].

وعلامةُ ما أخرجهُ التِّرْمِذِيُّ في الجامع: (ت). وعلامةُ ما أخرجه في كتاب الشَّمائل: (تم).

وعلامة ما أخرجهُ النَّسائيُّ في كتاب السُّنَن: (س). وعلامة ما أخرجهُ في كتاب عمل يومٍ وليلة: (سي). وعلامةُ ما أخرجهُ في كتاب خصائص أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب ـ رضيَ الله عنه ـ: (ص). وعلامةُ ما أخرجهُ في مسندِ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: (عس). وعلامةُ ما أخرجهُ في مسندِ حديث مالكِ بنِ أنسٍ: (كن)[2].

وعلامَةُ ما أخرجَهُ ابنُ ماجةَ القَزْوينيُّ في كتابِ السُّنَنِ (ق). وعلامةُ ما أخرجَهُ في كتاب التفسير: (فق).

ولم يَقَعْ لي من مُسْنَدِ حديثِ مالكِ بن أنسٍ لأبي داودَ سِوَى جزءٍ واحدٍ، وهو الأولُ، ولا من تفسير ابن ماجَةَ سِوَى جُزءَين مُنْتَخَبَيْن منهُ، وما سِوَى ذلك مما سَمَّيتُهُ ها هنا، فقد وقَعَ لي كلُّ واحدٍ منهم بكَمالِهِ ولله الحمد.

---

(١) فات المؤلف من تآليف أبي داود كتاب «الزهد»، وكتاب «دلائل النبوة»، وكتاب «الدعاء» وكتاب «ابتداء الوحي»، وكتاب «أخبار الخوارج». ذكر ذلك ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب: ٦/١.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «وأفرد عمل اليوم والليلة للنسائيّ عن السُّنَن وهو من جملة كتاب السُّنن في رواية ابن الأحمر وابن سَيّار، وكذلك أفرد خصائص علي وهو من جملة المناقب في رواية ابن سيار، ولم يفرد التفسير وهو من رواية حمزة وحده ولا كتاب «الملائكة» و «الاستعاذة» و «الطب» وغير ذلك وقد تفرّد بذلك راوٍ دون راوٍ عن النسائيّ، فما تبين لي وجه إفراده الخصائص وعمل اليوم والليلة!» (تهذيب: ١ / ٦).

ولِهؤلاء الأئمة الستَّةِ مُصنفاتٌ عِدةٌ سِوَى ذلكَ منها ما لَم أقِفْ عليهِ، ومنها ما وقفتُ عليهِ ولم أكتُبْ منهُ شيئاً؛ إما لكونِهِ ليسَ من غرضِ كتابنا هذا، أو لكونِهِ ليس فيه إسنادٌ، نحوُ: تاريخِ البُخاريِّ الكبير، وتاريخِهِ الأوسَطِ، وتاريخِهِ الصغير، ونحوُ: كِتابَي الضّعفاءِ، له، ونحوُ: كتاب الكُنَىٰ لمُسْلمٍ، وكتاب التَّمْييز له، وكتاب الوُحدانِ لهُ، وكتاب الإخوةِ له، ونحوُ: كتاب الإخوةِ لأبي داودَ، وكتاب معرفةِ الأوقاتِ له، ونحو: كتاب العِلَلِ للترمذيّ وهو غيرُ الذي ذكرَهُ في آخِرِ الجامعِ. ونحوُ: كتاب الكُنَىٰ للنَّسائيِّ، وكتاب أسماءِ الرواةِ والتمييز بينَهم له، وكتاب الضُّعَفاءِ له، وكتاب الإخوةِ له، وكتاب الإغراب وهو ما أغرَبَ شُعْبَةُ على سفيانَ وسفيانُ على شُعْبَةَ له، ومُسْنَدِ منصور بن زاذانَ له، وغير ذلك، لأنَّ عامَّة مَن ذكروا روايتَهُ في هذه الكتبِ المُصَنَّفَةِ على التراجُمِ لا يَجري في الاحتجاج به مجرى من ذكروا روايَتَهُ في الكُتُبِ الستَّةِ، وما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ معَها من الكُتُبِ المُصَنَّفةِ على الأبواب.

وقد جَعَلتُ على كلِّ اسمٍ كتبتُهُ بالحُمْرَةِ رَقْماً من الرُّقُومِ المذكورةِ أو أكثرَ بالسَّوادِ؛ ليعرفَ الناظرُ إليه عندَ وُقوعِ نظرِهِ عليه مَن أخرجَ له من هؤلاءِ الأئمَّة وفي أيِّ كتابٍ من هذِهِ الكتب أخْرَجُوا له، ثم أنُصُّ على ذلك نصّاً صَريحاً عندَ انقضاءِ التَّرجَمَةِ، أو قبلَ ذلكَ على حَسَبِ ما تَقتَضيهِ الحالُ - إن شاءَ الله تعالَى -.

وذكرتُ أسماءَ مَن رَوَىٰ عَنهُ كُلُّ واحدٍ منهُم، وأسماءَ مَن رَوَىٰ عن كُلِّ واحدٍ منهم في هذهِ الكتُب أو في غيرِها على ترتيبِ حُروفِ المُعْجَمِ أيضاً على نحو ترتيبِ الأسماءِ في الأصل. وَرَقَمْتُ عليها أو على بَعْضِها رُقوماً بالحُمْرة يُعْرَفُ بها في أيِّ كتابٍ من هذه الكُتُبِ وَقَعت روايتُهُ عنْ ذلك الاسمِ المرقومِ عليه، وروايةُ ذلك الاسمِ

المرقوم عليهِ عنه. ثم ذكرتُ في تراجُمهم روايَتَهم عنه، أو روايتَهُ عنهم كذلك، لتكونَ كلُّ ترجَمَةٍ شاهدةً للأُخْرَىٰ بالصحَّةِ والأخرى شاهدةً لها بذلكَ.

فإنْ كانَ للصحابيِّ روايةٌ عن النبيِّ- ﷺ - وعن غيره، ابتدأتُ بذكر روايته عن النبيِّ- ﷺ - ثم ذكرتُ روايتَهُ عن غيره راقِماً على ما يَحتاجُ مِن ذلك إلى رقمٍ. وإن كانَ الرَّاوي ممّن رَوَى عَنه هٰؤلاء الأئمة الستةُ أو بَعضُهُم بغيرِ واسطةٍ، ابتدأتُ بذكر روايتِهم، أو روايةِ من رَوَى منهم عنهُ، ثم ذكرتُ مَن رَوَى عَنْه من غيرِهم على الترتيب المذكور. وإن كانَ فيهم مَن رَوَى عنهُ بغير واسطَةٍ، ثُمَّ رَوَى عنهُ بواسطةٍ ابتدأتُ بذكر روايتِهِ عنهُ بغير واسطةٍ، ثم رَقَمْتُ على اسمِ مَن رَوَى عنه من الرُّواةِ عنه على نحو ما تقدَّم. وإن كانَ بعضُهم قد رَوَى عنه بغير واسطةٍ، وبعضُهم قد رَوَى عنه بواسطةٍ، ابتدأتُ بذكر مَن رَوَى عنه منهم بغيرِ واسطةٍ كما تَقَدَّمَ، ثُمَّ ذكرتُ مَن رَوَى عنهُ منهم بواسطةٍ في آخرِ الترجَمةِ قائلاً: وَرَوَىٰ له فلانٌ، أو فلانٌ وفلانٌ إن كانَ أكثَرَ مِن واحِدٍ.

واعلم: أن ما كانَ في هذا الكتاب من أقوالِ أئمةِ الجرحِ والتَّعْدِيلِ ونحو ذلكَ، فَعامَّتُهُ منقولٌ من كتَاب «الجرحِ والتعديل»[1] لأبي محمدٍ عبدِ الرحمانِ بن أبي حاتِمٍ الرَّازيِّ الحافظِ ابنِ الحافظِ، ومن كتاب «الكامل»[2] لأبي أحمدَ عبدِ اللهِ بن عَدِيٍّ الجُرْجَانِيِّ الحافظِ، ومن كتاب «تاريخ بغدادَ»[3] لأبي بكرٍ أحمَدَ بن عليٍّ بن ثابتٍ

---

(١) طبع بحيدر آباد ١٩٥٢- ١٩٥٦.

(٢) هو: «الكامل في ضعفاء الرجال» ويسمى أيضاً: «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث»، ومن الكتاب نسخ كثيرة، رأينا نسخة نفيسة منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث باستانبول، رقم: ٢٩٤٣.

(٣) طبع بالقاهرة سنة ١٩٣١، وفي خزانة كتبي نسخة مصورة عن مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت أضبط من المطبوعة وأكثر دقة.

الخَطِيب البَغْدادِيِّ الحافظ، ومن كتاب «تاريخِ دمشقَ»[1] لأبي القاسم عليِّ بنِ الحسنِ بنِ هبةِ اللهِ المعروفِ بابنِ عساكر الدمشقِيِّ الحافظ.

وما كانَ فيه مِن ذلك منقولاً من غيرِ هذهِ الكُتُب الأربعةِ، فهو أقلُّ مما كانَ فيه من ذلكَ مَنْقولاً مِنها، أو مَن بَعضِها.

ولم نذكر إسنادَ كُلِّ قول من ذلك فيما بيننا وبينَ قائِله خوفَ التطويل. وقد ذكرنا مِن ذلك الشيء بعد الشيء لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدَّمنا من الأئمَّة في ذلك.

وما لم نَذْكر إسنادَهُ فيما بيننَا وبينَ قائله: فما كانَ مِن ذلك بصيغةِ الجزم، فهو مما لا نَعلَمُ بإسنادِهِ عن قائِلِه المحكيِّ ذلك عنه بأساً، وما كانَ منه بصيغةِ التمْريض، فربَّما كانَ في إسنادِهِ إلى قائِلِهِ ذلك نظر، فمن أرادَ مُراجعةَ شيء من ذلك أو زيادةَ اطِّلاعٍ على حالِ بَعضِ الرُّواةِ المذكورينَ في هذا الكتاب، فعليهِ بهذه الأُمَّهاتِ الأربعةِ فإنا قد وضَعْنا كتابَنا هذا متوسِّطاً بينَ التطويلِ المُمِلِّ، والاختصارِ المُخِلِّ.

وقد اشتملَ هذا الكتاب على ذِكر عامَّةِ رواةِ العلم، وحَمَلَةِ الآثار، وأئِمَّةِ الدين، وأهلِ الفَتْوَى، والزُّهدِ والوَرع والنُّسُك، وعامَّة المشهورينَ من كُـلِّ طائفةٍ مَن طَوائفِ أهل العلم العُشارِ إليهم من أهلِ هذه الطبقاتِ، ولم يخرُجْ عنه منهم إلا القليلُ، فمن أراد زيادةَ اطِّلاعٍ على ذلك، فعليهِ بعدَ هذهِ الكتب الأربعةِ بكتاب «الطبقاتِ الكبير»[2] لمحمدِ بنِ سَعْدٍ كاتب الواقديِّ، وكتاب «التاريخ»[3] لأبي

(١) شهرته تغني عن التعريف به، وقد طبع بعضه، والهمم متوجهة لطبعه بعون الله.

(٢) طبع بأوروبا وبيروت، وتوفي ابن سعد سنة ٢٣٠ كما هو مشهور.

(٣) انظر: السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص: ٥٨٨ وتوفي ابن أبي خيثمة سنة ٢٧٩.

بكر أحمدَ بنَ أبي خَيْثمةَ زهير بن حرب، و كتاب «الثقات»[1] لأبي حاتمٍ محمد بن حِبّانٍ البُسْتيِّ، وكتاب «تاريخ مصر»[2] لأبي سعيدٍ عبدِ الرحمانِ بنِ أحمدَ بن يُونُس بن عبدِ الأعلى الصَّدَفيِّ، وكتاب «تاريخ نيسابور»[3] للحاكم أبي عبدِ اللهِ محمد بن عبدِ اللهِ النيسابوريِّ الحافظِ، وكتاب «تاريخ أصبهانَ»[4] لأبي نُعَيْمٍ أحمدَ بن عبدِ اللهِ بن أحمدَ الأصبهانيِّ الحافظِ، فهذه الكتبُ العشرةُ أُمهاتُ الكتبِ المُصَنَّفةِ في هذا الفَنِّ.

وقد كانَ صاحبُ الكتاب- رَحِمهُ الله- ابتدأ بذكر الصَّحابةِ أولاً: الرجالِ منهم والنساءِ على حِدَةٍ، ثم ذَكَرَ مَن بَعدهم على حِدَةٍ. فرأينا ذكرَ الجميعِ على نَسَقٍ واحدٍ أولَى؛ لأنَّ الصحابيَّ رُبَّما رَوَى عن صحابيٍّ آخرَ عن النبيِّ- ﷺ- فيظُنُّهُ مَن لا خِبْرةَ له تابعيّاً فيَطلبُهُ في أسماءِ التابعينَ، فلا يَجدُهُ، وربَّما رَوَى التابعيُّ حديثاً مُرسَلاً عن النبيِّ- ﷺ- فيظُنُّهُ من لا خِبرةَ له صَحابياً فيطلبُهُ في أسماءِ الصحابةِ، فلا يجدُهُ، ورُبَّما تكرَّرَ ذكرُ الصحابيِّ في أسماءِ الصحابةِ وفيمَن بعدَهُم، وربَّما ذُكِرَ الصحابيُّ الراوي عن غيرِ النبيِّ- ﷺ- في غيرِ الصحابة، وربَّما ذُكِرَ التابعيُّ المُرسِلُ عن النبيِّ ﷺ في الصحابةِ، فإذا ذُكِرَ الجميعُ على نَسَقٍ واحدٍ، زالَ ذلك المحذورُ وذُكِرَ في ترجمةِ كُلِّ إنسانٍ منهم ما يَكشِفُ عن حالِهِ إن كانَ صَحابياً، أو غيرَ صحابيٍّ.

---

(١) توفي ابن حبان البستي سنة ٣٥٤ وكتابه الثقات طبع بعضه بحيدر آباد بأخرة.

(٢) لابن يونس المتوفى سنة ٣٤٧ تاريخان لمصر، الأول خاص بأهلها، والثاني خاص بالغرباء، ولكن المؤرخين غالباً ما يعتبرونهما واحداً. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ص: ٨٩٨ وتاريخ بغداد للخطيب: ٧٥/٦ وغيرهما.

(٣) ضاع الأصل وبقي مختصره الذي اختصره أحمد بن محمد المعروف بالخليفة النيسابوريّ وقد طبع هذا المختصر في طهران سنة ١٣٣٩ طبعة رديئة ونشره المستشرق فراي مرة أخرى، وعندي نسخة خطية منه مصورة عن بروسة.

(٤) هو «ذكر أخبار أصبهان» الذي طبع في ليدن بهولندا سنة ١٩٣١، وتوفي أبو نعيم سنة ٤٣٠ وهو مشهور.

وقد رَتَّبنا أسماءَ الرُّواةِ من الرجالِ في كتابنا هذا على تَرتيب حُروفِ المُعْجمِ في هذهِ البلاد[1] مُبْتَدِئِينَ بالأولِ فالأولِ منها، ثم رَتَّبنا أسماءَ آبائِهم وأجدادِهم على نحو ذلك إلا أنَّا ابتدأنا في حرفِ الألفِ بمَن اسمُهُ أحمدُ، وفي حرفِ الميم بمَن اسمُهُ محمدٌ لشَرَفِ هذا الاسمِ على غيرِهِ، ثم ذكرنا باقي الأسماءِ على الترتيب المذكور، فإذا انقضتِ الأسماءُ ذكرنا المشهورينَ بالكُنَى على نحو ذلكَ، فإنْ كانَ في أصحابِ الكُنَى مَن اسمُهُ مَعْروفٌ من غير اختلافٍ فيهِ، ذكرناهُ في الأسماءِ، ثم نَبَّهنا عليه في الكُنَى، وإن كانَ فيهم مَن لا يُعْرفُ اسْمُهُ، أو مَن اخْتُلِفَ في اسْمِهِ، ذكرناهُ في الكُنَى خاصَّةً، ونَبَّهنا على ما في اسمِهِ من الاختلافِ في ترجمَتِهِ. ثم ذكرنا أسماءَ النِّساءِ على نحو ذلكَ. وربَّما كانَ بعضُ الأسماءِ يَدخُلُ في تَرجَمتينِ أو أكثرَ، فنذكُرُهُ في أوْلَى التراجِمِ بهِ، ثم نُنَبِّهُ عليه في الترجمةِ الأُخْرَى.

وقد ذكرنا في أواخِرِ الكتابِ فصولاً أربعةً مهمةً لم يَذْكُر صاحِبُ الكتابِ شيئاً منها، وهي:

فصلٌ فيمَن اشتهرَ في النسبةِ إلى أبيهِ، أو جدِّهِ، أو أُمِّهِ، أو عمِّهِ، أو نحوِ ذلكَ، مثل: ابنِ أبجرَ، وابنِ الأجلحِ، وابنِ أشْوَعَ، وابنِ جُريجٍ، وابنِ عُلَيَّةَ، وغيرهم.

وفصلٌ فيمَن اشتَهرَ بالنسبةِ إلى قبيلةٍ، أو بلدةٍ، أو صناعةٍ، أو نحوِ ذلكَ مثل: الأنباريِّ، والأنصاريِّ، والأوزاعيِّ، والزُّهريِّ، والشافعيِّ، والعَدَنيِّ، والمَقابريِّ، والصَّيْرَفيِّ، والفَلّاسِ، وغيرهم.

وفصلٌ فيمن اشتَهر بلقبٍ أو نحوه، مثل: الأعرَجِ، والأعمَشِ، وبُنْدارَ، وغُنْدَرَ، وغيرهم. ونذكُرُ فيهم وفيمَن قبلَهم نحوَ ما ذكرنا في الكُنَى.

---

(١) يعني بلاد المشرق، ليميزه عن ترتيب الأندلسيين والمغاربة.

وفَصْلٌ في المُبْهَماتِ، مثل: فُلانٍ عن أبيهِ، أو عن جدِّه، أو عن أُمِّهِ، أو عن عَمِّهِ، أو عن خالِهِ، أو عن رَجُلٍ، أو عن امرأةٍ، ونحوِ ذلك. ونُنَبِّهُ على اسمِ مَن عَرَفْنا اسمَهُ منهم.

وينبغي للناظرِ في كتابِنا هذا أن يكونَ قد حَصَّلَ طَرَفاً صالحاً من عِلمِ العربيّةِ: نحْوِها ولُغَتِها وتصريفِها، ومن علمِ الأصولِ والفُروعِ، ومِن علمِ الحديثِ، والتواريخِ، وأيامِ الناسِ، فإنهُ إذا كانَ كذلكَ، كثُرَ انتفاعُهُ به، وتمكَّن من معرفةِ صحيحِ الحديثِ وضعيفِهِ، وذلك خُصُوصِيَّةُ المُحَدِّثِ التي مَن نالها، وقامَ بشرائِطها سادَ أهلَ زمانِهِ في هذا العلم، وحُشِرَ يوم القيامة تحت اللواء المُحَمديِّ- إن شاءَ اللهُ تعالى-.

فصل

وهذه نُبْذَةٌ من أقوالِ الأئمةِ في هذا العِلمِ تَمَسُّ الحاجَةُ إليها.

أخبرَنا الشيخُ الإمامُ شيخُ الإسلام أبو الفرجِ عبدُ الرحمانِ بنُ أبي عُمَرَ محمدَ بن أحمد بن محمد بن قُدَامةَالمقدسيُّ في جماعةٍ، قالوا: أخبرَنا أبو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ محمدِ بن مُعَمَّر[1] بن طبرزدَ البَغْداديُّ- قَدِمَ علينا دمشقَ- أخبرَنا الرئيسُ أبو القاسمِ هبةُ الله بن محمدِ بن عبدِ الواحدِ بن الحُصَيْنِ الشيْبانيُّ، أخبرنا أبو طالب محمدُ ابنُ محمدِ بن إبراهيمَ بن غيلانَ الهَمْدانيُّ البَزّازُ، أخبرنا أبو بكرٍ محمد ابنُ عبد اللهِ بن إبراهيمَ الشافعيُّ، حَدَّثَنا عبدُ الله بنُ رَوْحٍ المدائنيُّ ومحمدُ بنُ رِبْحٍ البزازُ، قالا: حدَّثنا يزيدُ بنِ هارونَ، حدَّثنا يحيَى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، عن محمد بن إبراهيمَ التَّيْميِّ أنه سَمِعَ عَلْقَمَةَ بنَ وقَّاصٍ يقول: سمعتُ عمَر بنَ الخطاب رضيَ الله عنهُ على المِنبَر يقول: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّمَا الأعْمَالُ بالنِّيَّةِ، وإنَّمالامْرِىءٍ ما نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجْرتُهُ إلى الله وإلى رسولِهِ فهجرتُهُ إلى الله ورسولِهِ، ومَن كانَتْ هِجرتُهُ إلى دُنْيا يُصيبُها أو امرأةٍ يتزوَّجُها فهِجْرتُهُ إلى ما هاجَرَ إليه».

هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ على صحَّتِهِ من حديثِ يحيَى بن سَعيدٍ

---

(١) قيده الذهبي في المشبه فقال: «وبالتثقيل: مُعَمَّر بن سليمان... وعمر بن محمد بن مُعَمَّر بن طَبْرزد مسند وقته.» (ص: ٦٠٣- ٦٠٤).

الأنصاريِّ قاضِي المدينةِ، وهو متواترٌ إليه؛ رواه عنهُ العددُ الكثيرُ والجمُّ الغفيرُ[1]. وأخرجهُ الإمامُ أحمدُ بن محمد بن حنبلٍ في مُسْنَدِهِ عن يَزيدَ بن هارونَ بهذا الإسناد، فَوَقَعَ لَنا مُوافقةً لَه عاليَةً. وأخرجَهُ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ في «صحيحَيْهما» عن عبدِ اللهِ بن مَسْلَمةَ القَعْنَبيِّ، عن مالكِ بن أنسٍ، عن يحيى بن سعيدٍ، ومن طُرُقٍ أُخَرَ عن يحيَى. وأخرجَهُ مُسلمٌ أيضاً عن محمدِ بن عبدِ اللهِ بن نُميرٍ عن يزيدَ بن هارونَ، وقد وقع لنا بَدَلاً عالياً جداً من حديثِ يزيدَ بنِ هارونَ، عن يحيَى بن سعيدٍ؛ كأنَّ ابنَ طبرزدَ شيخ مَشايخِنا من حيثُ العددُ سَمِعَهُ من أبي محمد بن حمويهِ الراوي عن الفَرَبْريِّ صاحب البُخاريِّ، ومن أبي أحمدَ الجُلودِيِّ الراوي عن إبراهيم بن محمدَ بن سُفيانَ صاحب مُسْلِم؛ وكأنَّا نحنُ سَمِعْناهُ من أبي الوَقْتِ الراوي عن أبي الحَسَن الداوديِّ صاحبِ ابن حَمويه، ومن أبي عبد الله الفُرَاويِّ[2] الراوي عن أبي الحُسَيْنِ الفارسيِّ صاحب الجُلُودِيِّ، ولله الحمدُ والمِنَّةُ، ولا يُوجَدُ الآنَ على وجهِ الأرضِ إسنادٌ لهذا الحديثِ أعلى من هذا الإسنادِ.

وأخبرنا الشيخُ الإمامُ الرئيسُ الكبيرُ أبو الغنائِم المُسَلَّمُ[3] بنُ

---

(١) لكنه غريب في أوله، فقد قال الحفاظ: لم يُروَ هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى انتشر، فرواه جمع من الأئمة. وهو مخرج عند البخاري ٧/١، ١٥ في بدء الوحي، وفي الإيمان، وفي العتق، وفي فضائل أصحاب النبي، وفي النكاح، وفي الأيمان والنذور، وفي الحيل، ومسلم (١٩٠٧) في الإمارة، وأخرجه أبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والنسائي ٥٨/١، ٦٠. وقول الحافظ في «الفتح» ١١/١: ووهم من زعم أنه في «الموطأ» مغترا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك وهم منه رحمه الله، فإنه في «الموطأ» ص ٤٠١ برواية محمد بن الحسن. (ش)

(٢) الفراوي: نسبة إلى «فراوة» قيدها السمعاني في الأنساب بضم الفاء وفتح الراء المهملة وتابعه ابن الأثير في اللباب. وفتح ياقوت الفاء في معجم البلدان وتابعه ابن عبد الحق في المراصد، وقد اخترنا ضم الفاء لأن السمعاني أعلم بتلك البلاد.

(٣) بتشديد اللام وفتحها، ولم يقيده الذهبي في المشتبه (ص: ٥٨٨) مع أنه ذكر جملة ممن يقيد كذلك تفريقاً لهم عمن يقيد «مسلِم» بكسر اللام، واستدركه عليه ابن حجر في التبصير: ١٢٨٤/٤ فقال: «والمسلم بن أبي الفضل محمد بن المُسَلَّم بن عَلاّن بن مكي، راوي مسند أحمد». وقد ترجم له الذهبي في وفيات سنة ٦٨٠ من تاريخ =

محمدِ بن المُسَلَّم بن مَكيِّ بن عَلّانٍ القَيْسِيُّ في جماعةٍ، قالُوا: أخبَرَنا أبو حفصٍ عمر بنُ محمدِ بن طَبْرزَدَ، أخبَرَنا أبو القاسم هِبَةُ الله بنُ محمد بن الحُصَيْنِ، أخبرنا أبو طالب محمدُ بنُ محمدِ بن غيلان، أخبرنا أبو بكرٍ محمدُ بن عبد اللهِ بن إبراهيمَ الشافعيُّ، حدَّثنا أبو بكرٍ عبدُ اللهِ ابنُ محمدِ بن أبي الدُّنيا، حدَّثنا هارونُ بنُ معروفٍ، حدَّثنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَة، عن مِسْعرٍ، عن سَعْدِ بن إبراهيمَ، قال: إنّما يُحَدِّثُ عن رسولِ الله ﷺ الثقاتُ.

رواه مُسلمٌ في مُقدمةِ كتابِه عن محمدِ بن يحيَى بن أبي عُمَرَ العَدَنيِّ وأبي بكر بن خَلّادٍ البَاهليِّ كِلاهُما عن سُفيَانَ بن عُيَيْنَةَ نحوَهُ، فوقعَ لنا بَدَلاً عالياً.

وأخبرنا الشيخُ الإمامُ أبو الحَسن عليُّ بنُ أحمدَ بن عبدِ الواحدِ ابن البُخاريِّ المَقْدسيُّ، وأمُّ أحمَد زينَبُ بنتُ مكيِّ بن عَليِّ بن كاملٍ الحَرانيِّ قالا: أخبرنا أبو حفصٍ عُمر بنُ محمدِ بن طبرزدَ، أخبرنا الحافظُ أبو البركاتِ عبدُ الوهَّاب بنُ المباركِ الأنماطيُّ وأبو الحَسَن محمدُ بنُ أحمدَ بن إبراهيمَ بن صِرما الدَّقاقُ، قالا: أخبرنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ محمدَ بن عبدِ اللهِ بن هَزارمَرْدَ الصَّريْفينيُّ الخطيبُ، أخبرنا أبو القاسمِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ محمدِ بن إسحاقَ بن حَبَابة[1] البزازُ، أخبرنا أبو القاسمِ عبد اللهِ بنُ محمدِ بن عبدِ العزيزِ البَغَويُّ، حدَّثنا عليُّ بنُ الجَعْدِ، أخبرنا شُعْبَةُ، أخبرنا منصورُ بنُ المُعْتَمِر، قال:

= الإسلام وقيده بالتشديد، والنسخة بخطه، وقال: «وسألت أبا الحجاج الحافظ عنه فقال: شيخ جليل نبيل من أكبر بيوتات الدمشقيين، سمعنا منه مسند أحمد وغير ذلك» (الورقة: ٧٨ من مجلد آيا صوفيا ٣٠١٤)، وترجم له في العبر أيضاً: ٣٣٢/٥، وفي الكتابين قال في نسبه: «أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم بن مكي بن خلف... بن علان» كما ورد هنا وليس كما ورد في التبصير لابن حجر. قال أفقر العباد بشار عواد محقق هذا الكتاب: وهو ابن أخي السديد مكي بن المسلم بن مكي بن علّان القيسي المتوفى سنة ٦٥٢ آخر الرواة عن حافظ الشام أبي القاسم ابن عساكر وفاةً.

(١) قيده الذهبي في المشتبه كما قيدناه: ٢٠٦.

سَمِعتُ رِبْعِياً يقولُ: سَمِعتُ عليّاً رضيَ الله عنهُ يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «لا تكذِبوا عَلَيَّ فإنَّ مَن يَكذِبْ عليَّ يَلِج النَّارَ»(١).

رواه البُخاريُّ عن عليِّ بنِ الجَعْدِ، بِهِ، فوقَعَ لنا موافقةً له بعُلُوٍّ، ورواه مُسْلِمٌ في مقدمةِ كتابه عن محمد بن المُثنى ومحمد بن بَشَّار كلاهُما عن محمد بن جعفر غُنْدَر، عن شُعْبَةَ به، فوقَعَ لنا عالياً جداً؛ كأنَّ ابنَ طبَرْزَدَ شيخَ مَشايخِنا سَمِعَهُ من أبي أحمدَ الجُلُوديِّ الراوي عن إبراهيمَ بن محمد بن سُفيانَ صاحب مُسْلم، وكأنَّا نحنُ سَمِعناهُ من أبي عبدِ اللهِ الفُرَاويِّ الراوي عن أبي الحسينِ الفارسيِّ صاحبِ الجُلُوديِّ ولله الحمدُ.

وقال حفصُ بنُ عاصِمٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضيَ الله عنهُ، عن النبيِّ ﷺ: «كفىٰ بالمرءِ كَذِباً أن يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ»(٢).

وقال أبو عثمانَ مُسْلِمُ بنُ يَسَارٍ عن أبي هُرَيْرَة، عن رسولِ الله ﷺ: «سَيكونُ في آخرِ أُمَّتي أناسٌ يُحدِّثونَكُمْ ما لَم تَسْمَعوا أنتُم ولا آباؤكُمْ فإيَّاكُمْ وإيَّاهُمْ»(٣).

وقال عامرُ بنُ عَبَدَة عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: إن الشيطانَ لَيمثُلُ في صورةِ الرجلِ، فيأتي القومَ، فيُحَدِّثُهم بالحديثِ من الكذبِ فيتفرقون، فيقولُ الرَّجُلُ منهم: سَمِعتُ رجلاً أعْرِفُ وجهَهُ ولا أدري مَا اسمُهُ يُحَدِّثُ(٤).

وقال هشامُ بنُ حَسَّانَ عن محمد بنِ سِيْرِينَ: إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ

---

(١) أخرجه البخاري ١/١٧٨ في العلم: باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ومسلم (١) في مقدمة صحيحه. (ش)

(٢) رواه مسلم (٥) في مقدمة صحيحه.

(٣) رواه مسلم (٦) في مقدمة صحيحه.

(٤) أخرجه مسلم ١/١٢ في مقدمة صحيحه، وفيه «ليتمثل» بدل «يمثل» وفي (م) «فينفرون» وما أثبتناه عن (د) ومسلم.

فانظروا عَمَّنْ تأخذونَ دينَكُم[1].

وقال الأوْزاعيُّ، عن سُليمانَ بن موسَى: لقيتُ طاوُوساً فقلتُ: حَدَّثَنِي فلانٌ كَيْتَ وكَيْتَ[2]، قال: إن كانَ مَلِيّاً، فَخُذ عَنْهُ[3].

وقالَ عبدُ الرحمانِ بنُ أبي الزِّنادِ، عن أبيهِ: أدركتُ بالمدينةِ مئةً كُلُّهم مأمونٌ ما يؤخذُ عنهُم الحديثُ، يُقالُ: ليسَ من أهلِهِ.

وقال أبو إسماعيلَ التِّرمذيُّ، عن إسماعيلَ بن أبي أويسٍ سمعتُ خالي مالكَ بنَ أنسٍ يقولُ: إن هذا العلمَ دينٌ، فانظُروا عَمَّن تأخُذُونَ دينَكُم. لقد أدركتُ عددَ هذهِ الأساطين- وأشار إلى مَسجدِ رسولِ الله ﷺ - مَنْ يقولُ: قال فلانٌ، قالَ رسولُ الله ﷺ، فما أخذتُ عنهم شيئاً، وإنَّ أحدَهُم لو ائتُمِنَ على بيتِ مالٍ كان أميناً، لأنَّهم لم يكونُوا من أهلِ هذا الشأنِ، ويَقْدَمُ علينا محمدُ بنُ مُسْلم بنِ عُبيدِ اللهِ ابنِ شِهابٍ الزُّهريُّ، وهو شابٌّ فنزدَحِمُ على بابِه.

وقال عمرو بنُ عليٍّ: سمعتُ يحيَى بنَ سَعيدٍ، قالَ: سألتُ سُفيانَ الثَّوريَّ وشُعْبَةَ ومالِكاً وسُفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ عن الرجُلِ لا يكونُ ثَبْتاً في الحديثِ، فيأتيني الرَّجلُ، فيسألني عنهُ؟ فقالُوا: أخْبِرْ عنه أنَّهُ ليسَ بثَبْتٍ.

وقال أبو هَمّامٍ الوليدُ بنُ شُجاعٍ: سَمعتُ عُبَيْدَ اللهِ الأشجعيّ يذكرُ عن سفيانَ الثوريِّ قالَ: ليسَ يكادُ يُفْلِتُ مِنَ الغَلَطِ أحدٌ، إذا كانَ الغالِبَ على الرجلِ الحِفظ، فهو حافظٌ وإن غلِطَ، وإذا كان الغالبَ عليه الغَلَطُ، تُرِكَ.

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه «باب بيان أن الإسناد من الدين».

(٢) قد تفتح تاء «كيت» وقد تكسر وهما لغتان فيها.

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه «باب بيان أن الإسناد من الدين»، ومعظم الأقوال الآتية في مقدمات كتب الحديث فراجعها، ولا سيما صحيح مسلم.

«وقال نُعَيْمُ بنُ حَمّادٍ عن عبدِ الرحمان بن مهديٍّ: سألتُ ـ أو سُئِلَ ـ شعبة عَمَّنْ يُترَكُ»[1] حديثُهُ، قالَ: إذا رَوَى عن المعروفينَ ما لا يعرفُهُ المعروفونَ[2] فأكثَرَ، طُرِحَ حديثُهُ، وإذا اتُّهِمَ بالكَذِب، طُرِحَ حَديثُهُ، «ومَن رَوَى حديثاً غَلَطاً مُجتمعاً عليه، فتَمادَى في روايتِهِ، طُرِحَ حديثُهُ، ومَن أكثَرَ من الغلَطِ طُرِحَ حديثُهُ»[3]، وما كانَ غيرَ هؤلاءِ فاروُوا عنهُ.

وقال أبو موسى محمدُ بنُ المُثَنَّى: سمعتُ عبدَ الرحمان بن مهْديٍّ يقولُ: المُحدِّثونَ ثلاثةٌ: رجلٌ حافظٌ مُتْقِنٌ، فهذا لا يُخْتَلَفُ فيه، والآخرُ يَهِمُ، والغالِبُ على حديثِهِ الصِّحةُ، فهذا لا يُتْرَكُ حديثُهُ، ولو تُرِكَ حديثُ مثلِ هذا، لَذهبَ حديثُ الناسِ، والآخرُ يَهِمُ، والغالبُ على حديثِهِ الوَهْمُ، فهذا يُتْرَكُ حديثُهُ.

وقال أحمدُ بنُ مُلاعِبٍ البغداديُّ: سَمِعتُ أبا نُعَيْمٍ الفضلَ بنَ دُكَيْنٍ يقولُ: لا يَنْبغي أن يُؤخذَ الحديثُ إلا عن حافظٍ له، أمينٍ عليهِ، عارفٍ بالرجالِ.

وقالَ أحمدُ بنُ أبي الحَواريِّ[4]: سَمِعتُ مَروانَ بنَ محمدٍ يقولُ: لا غِنى لصاحِبِ حديثٍ عن صدقٍ وحِفظٍ وصِحةِ كُتُبٍ فإذا أخطَأتْهُ واحدةٌ وكانت فيه واحدة، لم يَضُرَّهُ إنْ لم يكُنْ له حِفظٌ ورَجَعَ إلى الصِّدقِ وكُتُبُهُ صحيحةٌ لم يَضُرَّهُ إن لم يَحْفظْ.

---

(١) سقطت هذه العبارة من «د».

(٢) في «د»: المعرفون.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من «د».

(٤) قَيَّد ناسخ «د» راء «الحواري» بالفتح. وذكره الذهبي في المشتبه: ٢٥٧ وضبطه بالقلم بفتح الحاء المهملة، ولكن لم يظهر في المطبوع ما يشير إلى حركة الراء. وقال ابن حجر في تبصير المنتبه (٥٥٣): «الحواري: واحد الحواريين على الأصح. وكان بعض الحفاظ يقوله بفتح الراء». وذكر ابن ناصر الدين في توضيحه لمشتبه الذهبي أن في حاء «الحواري» الفتح والكسر مع تخفيف الواو فيها وتشديد آخره مع كسر الراء، ثم قال: «وحكى الحسن بن محمد البكري ضم الحاء وفتح الراء، وهو غريب.» (المجلد الأول، الورقة: ٢٢٦ من نسخة الظاهرية). وأحمد بن أبي الحواريّ هذا هو: أحمد بن عبد الله بن ميمون التغلبيّ، سيأتي في هذا المجلد (الرقم: ٦٢).

وقال محمد بنُ أبَان البَلْخِيُّ: سَمِعتُ عبدَ الرحمانِ بنَ مَهْدِيٍّ يقولُ: مَن رأى رأياً ولم يَدْعُ إليهِ، احْتُمِلَ، ومَن رأى رأياً دَعا إليه، فقد استحقَّ التَّرْكَ.

وقال محمد بنُ عمرو الغَزِيُّ، عن رَوّادِ[1] بن الجَرّاحِ: سَمِعتُ سُفيانَ الثَّوري يقول: خُذُوا هذه الرَّغائبَ وهذه الفَضائلَ عن المشيخَةِ، وأما الحلالُ والحرامُ، فلا تأخذوهُ إلا عَمَّن يَعرِفُ الزيادةَ فيهِ من النَّقصِ.

وقال الرَّبيعُ بنُ سُلَيْمانَ المُراديُّ: قالَ الشافعيُّ[2]: ولا تقومُ الحُجّةُ بخبر الخاصّةِ حتَّى يَجْمَعَ أموراً منها:

أن يكونَ مَنْ حَدَّثَ بهِ عالماً بالسُّنّةِ[3]، ثقة في دينِهِ، معروفاً بالصدق في حديثِهِ، عاقلاً لما يُحَدِّثُ به، عالماً بما يُحِيلُ مَعانِيَ الحديثَ من اللَّفظِ، أو[4] يكونَ مِمَّن يُؤدي الحديثَ بحروفِهِ كما سَمِعَهُ[5] لا يُحَدِّثُ به على المَعنَى؛ لأنَّهُ إذا حَدّثَ به على المَعنَى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحِيلُ معناهُ لا يُدْرَى[6] لعلَّهُ يُحيلُ الحلالَ إلى الحرام، فإذا[7] أدَّاهُ بحروفِهِ، لم[8] يَبْقَ فيه[9] وجهٌ يُخاف فيه إحالةُ

---

(١) رَوّاد: بتشديد الواو. وسيأتي ذكره في هذا الكتاب.

(٢) الكلام بنصه في كتاب الرسالة للشافعي: ٣٧٠، الفقرات: ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢.

(٣) «عالماً بالسنة» ليست في المطبوع من الرسالة.

(٤) في المطبوع من الرسالة: «وأن»، وراجع تعليق المرحوم الشيخ أحمد شاكر الذي يرجح فيه «أو».

(٥) رجح الشيخ أحمد شاكر «كما سمع» وقال في تعليقه: في سائر النسخ «كما سمعه» والهاء ملصقة في الأصل، وليست منه. قال بشار عواد: والظاهر أنها من الأصل بدلالة نقل المزي.

(٦) في المطبوع من الرسالة: «لم يَدْرِ».

(٧) في الرسالة: «وإذا».

(٨) في الرسالة: «فلم».

(٩) «فيه» ليست في المطبوع من الرسالة.

الحديثِ[1]. ويكون [2] حافظاً إن حَدّثَ من حِفظِه، حافِظاً لكتابِه إن حَدّثَ من كتابِه، إذا شَرِكَ أهلَ الحِفْظِ في الحديث وافقَ حديثَهم، بَرِيّاً [3] من أن يكونَ مُدَلِّساً يُحَدِّثُ عَمَّنْ لَقِيَ بما لَم يَسْمَعْ [4]، أو يحدِّثُ عن النبيِّ ﷺ بما يُحدِّثُ الثِّقاتُ بخلافِهِ عنهُ عليه السلام [5]. ويكونُ هكذا مَن فوقَهُ مِمَّن حدَّثَهُ، حتَّى يُنْتَهى بالحديثِ مَوْصُولاً إلى النبيِّ ﷺ.

ومن [6] عرفناهُ دَلَّسَ مرَّةً فقد أبانَ لنا عَوْرَتَهُ في روايتِهِ، وليسَ [7] تلك العورةُ كذباً، فيُرَدُّ [8] بها حديثُهُ ولا النصيحَةَ في الصدقِ، فَنَقْبلُ منه ما قَبِلْنا من أهلِ النصيحةِ في الصدق فنقول [9]: لا نقبلُ من مُدَلِّسٍ حديثاً حتَّى يَقولَ فيهِ: «سَمعتُ» أو «حدَّثني» ومَن [10] كَثُرَ غلطُهُ من المحدِّثينَ ولم يَكُنْ لهُ أصلُ كتابٍ صحيحٍ لم يُقبلْ [11] حديثُهُ.

ونقبلُ خبرَ الواحدِ ونستعملُهُ، تَلَقَّاهُ العملُ أو لم يَتَلَقَّهُ، وهوَ مذهبُ أهلِ الحديثِ. قالَ الشافعيُّ: وكانَ ابنُ سيرينَ والنخعيُّ وغيرُ

---

(١) رجح محقق الرسالة «إحالته الحديث» وعلق بقوله: «في النسخ المطبوعة» إحالة «بدون الضمير، وهو ثابت في الأصل ونسخة ابن جماعة».

(٢) «ويكون» ليست في المطبوع من الرسالة.

(٣) «برياً» بتسهيل الهمزة وتشديد الياء.

(٤) في المطبوع من الرسالة: «يسمع منه».

(٥) في الرسالة: «ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي».

(٦) تجاوز المزي الفقرات: ١٠٠٣-١٠٣٢، وما هنا هو بداية الفقرة: ١٠٣٣ من الرسالة، ص: ٣٧٩.

(٧) الرسالة: وليست.

(٨) الرسالة: بالكذب فنرد.

(٩) الرسالة: فقلنا.

(١٠) الرسالة، فقرة: ١٠٤٤.

(١١) الرسالة: نقبل.

واحدٍ من التابعينَ يذهبونَ إلى أن لا يقبلوا الحديثَ إلا عَمَّنْ[1] عُرِفَ. قال الشافعيُّ: وما لقيتُ أحداً من أهلِ العلمِ يُخالِفُ هذا المَذْهَبَ.

وقال أبو بكرٍ الخَلّالُ عن عباسِ بنِ محمدٍ الدُّوْرِيِّ: سَمِعتُ يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ يقولُ: دخلتُ على أبي عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ حَنْبلٍ، فقلتُ له: أوْصِني، قالَ: لا تُحَدِّثِ المُسنَدَ إلا من كتابٍ. قالَ: وكذلك قالَ عليُّ ابنُ المَدِيْنِيِّ: قال لي سَيِّدي أحمدُ بنُ حنبلٍ: لا تُحَدِّثْ إلا من كتابٍ.

وقال أيّوبُ ابنُ المتوكِّل، عن عبد الرحمانِ بن مَهْدِيٍ: الحِفْظُ الإتقانُ، ولا يكونُ إماماً مَن «حَدَّثَ عن كُلِّ مَن رأى، ولا مَن حَدَّثَ بِكُلِّ ما سَمِعَ»[2].

وقالَ صالحُ بنُ حاتمِ بنِ وَردانَ: سَمعتُ يزيدَ بنَ زُرَيْعٍ يقولُ: لِكُلِّ دينٍ فُرسانٌ، وفُرسانُ هذا الدينِ أصحابُ الأسانِيْدِ.

وقال البُخاريُّ: سَمِعتُ عَليَّ ابنَ المَدِيْنِيِّ يقولُ: التَّفَقُّهُ في معاني الحديث نصفُ العِلمِ، ومعرفةُ الرِّجالِ نصفُ العِلْمِ.

وقالَ أحمدُ بنُ محمد الأزْرَقُ: سَمِعتُ يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ يقولُ: آلةُ الحديثِ الصِّدْقُ والشُّهْرَةُ والطَّلَبُ، وتركُ البدَعِ، واجتنابُ الكبائرِ.

وقال محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عَمّارٍ المَوْصِلِيُّ: قالَ يحيى بنُ سعيدٍ: لا تنظُروا إلى الحديثِ، ولَكن انظُروا إلى الإسنادِ، فإن صَحَّ الإسنادُ وإلا فَلا تَغْتَرُّوا بالحديثِ إذا لم يَصِحَّ الإسنادُ.

---

(١) في م: «إلا من عرف» وما أثبتناه من «د».

(٢) العبارة التي بين الخاصرتين مكررة في «د».

وقالَ محمدُ بنُ عيسى المُقرئُ،عن إسحاقَ بن بشْرٍ الرازيِّ: قالَ عبدُ اللهِ بنُ المباركِ: ليسَ جَوْدةُ الحديثِ [قُرب الإسنادِ؛ جَوْدةُ الحديث][1] صِحةُ الرِّجالِ.

وقال أبو بكر بنُ خُزَيْمَةَ، عن عبد اللهِ بن هاشمٍ الطُّوسيِّ: كُنّا عندَ وكيعٍ، فقالَ: الأعمشُ أحبُّ إليكم، عن أبي وائلٍ عن عبدِ اللهِ، أو سفيانُ عن منصور عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ اللهِ؟ فقلنا: الأعمشُ عن أبي وائلٍ أقربُ، فقال: الأعمشُ شيخٌ، وأبو وائلٍ شيخٌ، وسفيانُ عن منصورٍ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ اللهِ: فقيهٌ عن فقيهٍ عن فقيهٍ عن فقيهٍ. زاد غيرُهُ، قال:وحديثٌ يتداولُهُ الفقهاءُ أحَبُّ إلينا من حديثٍ يتداولُهُ الشيوخُ.

وقال عليُّ بنُ خَشْرَم[2]: سَمِعتُ وكيعاً يقولُ: لا يكْمُلُ الرَّجُلُ أو لا يَنبُلُ حتَّى يكتُبَ عَمَّنْ هو فوقَهُ وعَمَّنْ هو مثلُه وعَمَّنْ هو دُونَهُ.

وقال أبو محمد عبدُ اللهِ بنُ مُسْلمِ بنِ قُتَيْبَةَ الدِّيْنَوَرِيُّ: وليس لأمةٍ من الأُمم إسنادٌ كإسنادِهم، يعني هذهِ الأمة، رجلٌ عن رجلٍ وثقةٌ عن ثقةٍ حتى يَبلُغَ بذلك رسولَ الله ﷺ وصحابتهُ فَيَبينَ بذلك الصحيحُ والسقيمُ، والمُتَّصِلُ والمُنْقَطِعُ، والمُدَلَّسُ والسليمُ.

* * * *

(١) سقط من «م» من قوله «قرب» إلى قوله «الحديث».

(٢) خَشْرَم: بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وفتح الراء، سيأتي في هذا الكتاب.

فصل

فيما روي عن الأئمة في فضيلة هذه الكتب الستة

قال محمد بنُ أبي نصْرٍ الحُمَيْدِيُّ: سَمِعتُ الفقيهَ أبا محمدٍ عليَّ ابنَ أحمدَ بن سعيدٍ الحافظَ بالأندلسِ وقد جَرَى ذكرُ «الصحيحَين» فَعَظَّمَ منهُما، ورفَعَ من شأنِهما.

وحُكِيَ أنَّ سعيدَ ابنَ السَّكَن[1] اجتمعَ إليه قومٌ من أصحاب الحديثِ، فقالوا لَهُ: إنَّ الكُتُبَ في الحَديثِ قد كَثُرَت علينا، فلَو دَلَّنا الشيخُ على شيءٍ نقتصِرُ عليهِ مِنْها. فسكتَ عنهُم، ودَخَلَ إلى بيتِهِ، فأخرجَ أربعَ رُزَمٍ، فوضَعَ بعضَها على بعضٍ، فقالَ: هذهِ قواعدُ الإسلامِ: كتابُ البخاريِّ، وكتابُ مُسْلِمٍ، وكتابُ أبي داودَ، وكتابُ النَّسائِيِّ.

وَرَوَيْنا عن إبراهيمَ بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ قالَ: سَمِعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ يقولُ: خَرَّجْتُ كتابَ «الجامعِ» في بضعَ عشرةَ سنةً وجعلتُهُ فيما بيني وبينَ الله حُجَّةً.

وَرَوَيْنا عنهُ أنَّهُ قالَ: سَمِعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ يقولُ: ما

---

(١) في هامش النسخ المعتمدة جميعها تعليق نصه: «هو أبو علي سعيد بن عثمان ابن السكن الحافظ.» قال بشار بن عواد: هو بغدادي نزل مصر، وكان حافظاً حجة توفي سنة ٣٥٣ (الذهبي: تذكرة الحفاظ: ٩٣٧/٣، ووفيات سنة ٢٥٣ من تاريخ الإسلام ـ مجلد أيا صوفيا: ٣٠٠٨ بخط المؤلف).

أدخلْتُ في كتابِ «الجامعِ» إلاَّ ما صَحَّ، وتركتُ من الصحّاحِ لِحالِ الطُّولِ.

وقال أبو عبدِ اللهِ ابنُ مَنْدَةَ الحافظُ: سَمِعتُ أبا عليٍّ الحُسَيْنَ بنَ عليٍّ النَّيْسابوريَّ يقولُ: ما تحتَ أديمِ السماءِ أصحُّ من كتابِ مسلمِ بنِ الحَجّاجِ في علمِ الحديثِ.

وقال محمّدُ بن الحُسَيْنُ الماسَرْجسيُّ عن أبيهِ[1]: سَمِعتُ مُسلِمَ بنَ الحجّاجِ يقولُ: صَنَّفْتُ هذا المُسْنَدَ الصَّحيحَ من ثلاثِ مِئةِ ألفِ حديثٍ مَسْموعةٍ.

وقال أحمدُ بنُ سَلَمَةَ النَّيْسابوريُّ: رأيتُ أبا زُرْعَةَ وأبا حاتِمٍ يُقَدِّمانِ مُسلِمَ بنَ الحجاجِ في معرفةِ الصَّحيحِ على مَشايخِ عصرِهما.

وقال أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبدِ العزيزِ الهاشميُّ المكيُّ: سَمِعتُ أبا داودَ السِّجستانيَّ بالبصرةِ، وسُئِلَ عن رسالَتِهِ التي كتَبَها إلى أهلِ مكةَ جواباً لهم، فأملَى علينا: سلامٌ عليكم، فإنِّي أحمَدُ إليكُمُ اللهَ الذي لا إلٰهَ إلا هو، وأسألُهُ أن يُصلِّيَ على محمدٍ عبدِهِ ورسولِهِ ﷺ. أما بَعْدُ: عافانا اللهُ وإياكُم، فهذه الأربعةُ آلافٍ والثمانِ مِئةِ حديثٍ كلُّها منَ الأحكامِ، فأما أحاديثُ كثيرةٌ من الزُّهْدِ والفضائلِ وغيرها من غيرِ هذا، فلَم أُخَرِّجْها، والسلامُ عليكُم ورحمةُ اللهِ وصلَّى اللهُ على محمدٍ النبيِّ وآلِهِ.

---

(١) في حاشية النسخ: «هو أبو علي الحسين بن محمد». قال بشار: هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن ماسرجس ـ وإليه نسبوا ـ النيسابوري صاحب المسند العظيم الذي قال الحاكم: إنه في ألف وثلاث مئة جزء لم يصنف في الإسلام مثله. توفي سنة ٣٦٥. وهذه العبارة التي رواها عن أبيه في صحيح مسلم أوردها الحاكم في تاريخ نيسابور كما جاء في تذكرة الحفاظ: ٩٥٦/٣، وتاريخ الإسلام للذهبي، الورقة ٦٨ (أيا صوفيا ٣٠٠٨).

وقالَ أبو بكر بنُ داسَةَ: سَمِعتُ أبا داودَ يقولُ: كتبتُ عن رسولِ الله ﷺ خمسَ مئةِ ألفِ حديثٍ انتَخَبْتُ منها ما ضمَّنتُهُ هذا الكتابَ، يعني كتابَ السُّنَن، جَمَعتُ فيه أربعةَ آلافِ حديثٍ وثمانَ مئةِ حديثٍ ذَكرتُ الصحيحَ وما يُشبِهُهُ ويُقارِبُهُ، ويكفي الإنسانَ لدينِهِ من ذلك أربعةُ أحاديثَ: أحَدُها قولُه ﷺ: «الأعمالُ بالنياتِ»، والثاني قولُهُ ﷺ: «مِن حُسْنِ إسلامِ المرءِ تركُهُ ما لا يَعْنيه»[1]، والثالثُ: قولُهُ ﷺ: «لا يكونُ المرءُ[2] مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لِنفسِه»[3]، والرابعُ: قولُهُ ﷺ: «الحلالُ بَيِّنٌ، والحرامُ بَيِّنٌ، وبين ذلك أمورٌ مُشْتَبِهاتٌ... الحديثَ»[4].

وقال أبو بكرٍ الصُّوليُّ: سَمِعتُ زكريا بنَ يحيَى السَّاجيَّ يقولُ: كتابُ الله أصلُ الإسلامِ، وكتابُ السُّنَنِ لأبي داودَ عَهْدُ الإسلامِ.

وقال إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفّارُ: سَمعتُ محمدَ بنَ إسحاقَ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٨)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة وفي سنده ضعف لكن له شاهد من حديث الحسين بن علي عند أحمد ١/٢٠١، والطبراني، ومن حديث أبي بكر عند الحاكم في الكنى، ومن حديث أبي ذر عند الشيرازي، ومن حديث علي بن أبي طالب عند الحاكم في تاريخه، ومن حديث زيد بن ثابت عند الطبراني في الأوسط، ومن حديث الحارث بن هشام عند ابن عساكر، فهو صحيح بهذه الشواهد. (ش)

(٢) في «د»: المؤمن.

(٣) أخرجه البخاري ١/٥٣ في الإيمان: باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ومسلم (٤٤) في الإيمان: باب وجوب محبة رسول الله ﷺ..، والطيالسي (٢٠٠٤)، وأحمد ٣/١٧٧، ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨، والدارمي ٢/٣٠٧، وابن ماجه (٦٥)، وأبو عوانة ١/٣٣ من حديث أنس بن مالك بلفظ «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وزاد أحمد وأبو عوانة والنسائي والإسماعيلي: «من الخير». (ش)

(٤) أخرجه البخاري ١/١١٦، ١١٩ في الإيمان: باب فضل من استبرأ لدينه، و ٤/٢٤٨ في البيوع: باب الحلال بيّن والحرام بين، ومسلم (١٥٩٩) في المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات من حديث النعمان بن بشير ولفظه بتمامه عن مسلم:

«إنَّ الحلال بيّن وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس. فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه. ومَن وقع في الشبهات وقع في الحرام. كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه. ألا وإن لكل مَلِكٍ حمى. ألا وإن حمى الله محارمُهُ. ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صَلَحت صَلح الجسد كله، وإذا فسدت فَسَد الجسدُ كُلُّهُ ألا وهي القلبُ». (ش)

الصَّغَانيَّ يقولُ: أُلِيْنَ لأبي داودَ الحديثُ كما أُلِيْنَ لداودَ الحَدِيْدُ.

وقالَ أبو سُلَيْمانَ الخَطَّابيُّ: سَمِعتُ ابنَ الأعرابيِّ يقولُ ونحنُ نسمعُ منه هذا الكتابَ- يعني كتابَ السُّنَن- وأشارَ إلى النُّسْخَةِ وهي بَينَ يديهِ: لَو أنَّ رجلاً لم يكنْ عندَهُ من العلمِ إلا المُصحَفُ الذي فيه كتابُ الله عَزَّ وجلَّ- ، ثم هذا الكتابُ لم يَحْتَجْ معَهما إلى شيءٍ من العلم بَتَّةَ. قالَ الخَطّابيُّ: وهذا كما قالَ لا شكَّ فيه؛ لأنَّ الله تعالى أنزلَ كتابَهُ تِبْياناً لكُلِّ شيءٍ، وقالَ: ﴿ما فَرَّطْنا في الكتاب من شيءٍ﴾[1]، فأخبرَ سبحانَه وتعالى وبحمدِهِ أنه لم يُغادِرْ شيئاً من أمرِ الدين لم يتضمَّنْ بيانَهُ الكتابُ. إلا أنَّ البيانَ على ضربين: بَيانٌ جَلِيٌّ، تناوَلَهُ الذِّكرُ نصاً، وبيانٌ خَفِيٌّ اشتَمَلَ على معنى التِّلاوَةِ ضِمناً، فما كانَ مِن هذا الضربِ كانَ تفصيلُ بيانِهِ موكولاً إلى النبيِّ ﷺ، وهو معنى قولِهِ سبحانَهُ وتعالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهم ولَعَلَّهُم يَتَفَكَّرُونَ﴾[2]. فمن جمعَ بينَ الكتاب والسُّنَّةِ فقَد استوفَى وَجْهَيِ البيان. وقد جَمَعَ أبو داودَ في كتابِهِ هذا من الحديثِ في أصولِ العِلْمِ، وأمَّهاتِ السُّنَن، وأحكامِ الفقهِ ما لا نَعلَمُ مُتَقَدِّماً سَبَقَهُ إليه، ولا مُتأخراً، لَحقَهُ فيه.

قال أبو سُلَيْمانَ: واعلَموا- رحِمَكم الله- أنَّ كتابَ السُّنَن لأبي داودَ كتابٌ شريفٌ لم يُصَنَّفْ في حُكمِ الدين كتابٌ مثلُهُ، وقدَ رُزِقَ القبولَ من كافَّةِ النَّاسِ، فصارَ حَكَماً بينَ فِرَقِ العلماء وطبقاتِ الفقهاءِ. على اختلافِ مَذاهبِهم، ولكلٍّ فيهِ وِرْدٌ، ومنهُ مَشْرَبٌ، وعليهِ مُعَوَّلُ أهلِ العراقِ وأهلِ مِصرَ وبلادِ المغربِ وكثيرٍ من مُدُنِ أقطارِ الأرض؛ فأما أَهلُ خُراسانَ فقد أُولِعَ أكثرُهُم بكتابِ محمد بن إسماعيلَ، ومسلم ابن الحَجَّاجِ ومَن نحا نَحْوَهُما في جمعِ الصحيحَ على شرطِهما في

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

(٢) سورة النحل، الآية: ٤٤.

السَّبْكِ والانتقادِ، إلَّا أنَّ كتاب أبي داودَ أحسنُ وَضْعاً، وأكثرُ فِقهاً، وكتابُ أبي عيسَى أيضاً كتابُ حَسَنٌ، والله تعالى يغفرُ لجماعتِهم، ويُحسِنُ على جَميلِ النِّيةِ فيما سَعَوْا لَهُ مثوبَتَهم برحمتِهِ.

ثم اعلمُوا أنَّ الحديثَ عندَ أهلِهِ على ثلاثةِ أقسامٍ: حديثٌ صحيحٌ، وحديثٌ حَسَنٌ، وحديثٌ سقيمٌ.

فالصحيحُ عندهم: ما اتصل سَنَدُهُ وعُدِّلَتْ نَقَلَتُهُ.

والحسنُ منهُ: ما عُرِفَ مَخْرجُهُ، واشتهَرَ رجالُهُ، وعليه مدارُ أكثر الحديثِ، وهو الذي يقبلُهُ أكثرُ العلماءِ ويستعملُهُ عامّةُ الفقهاء. وكتَابُ أبي داودَ جامعٌ لهذين النوعين من الحديث.

فأما السَّقِيْمُ منه، فعَلَى طبقاتٍ شرُّها الموضوعُ، ثم المَقْلُوبُ[1]، ثم المجهولُ. وكتابُ أبي داودَ خلِيٌّ منها، بريءٌ من جُملةِ وُجوهِها؛ وإن وقَعَ فيه شيءٌ من بعضِ أقسامِها لضَربٍ من الحاجةِ تَدْعُوهُ إلى ذكرِهِ، فإنَّه لا يألُو أنْ يُبيِّنَ أمرَهُ، ويذكُرَ عِلَّتَهُ، ويخرُجَ من عُهدتِهِ.

قال: وَيُحْكَىٰ لنا عن أبي داودَ أنَّهُ قالَ: ما ذكرتُ في كتابي حديثاً اجتمعَ الناسُ على تركِهِ.

قال: وكانَ تصنيفُ عُلماءِ الحديثِ قبلَ زمانِ أبي داودَ الجوامعَ والمسانيدَ ونحوَهما؛ فتَجْمَعُ تلك الكتبُ إلى ما فيها من السُّنَن والأحكامِ أخباراً وقصَصاً ومَواعظَ وآداباً[2]. فأما السُّنَن المَحْضةُ فلم

---

(١) المقلوب نوعان، الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيجعل في مكانه آخر في طبقته، والثاني: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس. (انظر التفاصيل في تدريب الراوي: ١٩١ فما بعد).

(٢) تضم كتب «الجوامع» جميع أبواب الحديث المعروفة وهي: العقائد، والأحكام، والرقائق، وآداب الطعام والشراب، والتفسير والتاريخ والسير، والشمائل، والفتن، والمناقب. أما المسانيد جمع مسند فهي تضم جميع أبواب الحديث أيضاً لكنها مرتبة على أسماء الصحابة، لذلك قال الخطابي هذه المقالة.

يَقْصِدْ واحدٌ منهم جمعَهَا واستيفاءَهَا ولم يَقْدِرْ على تحصيلِها واختصارِ مواضِعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلةِ ومن أدلة سياقها على حَسب ما اتفقَ لأبي داودَ، ولذلك حَلَّ هذا الكتابُ عنَدَ أئمةِ الحديثِ وعُلماءِ الأثَر محلَّ العَجَب، فَضُربَتْ فيه أكبادُ الإبلِ، ودامَتْ إليهِ الرِّحَلُ.

وقال أبو سعدٍ عبدُ الرحمان بنُ محمدٍ الإدريسيُّ الحافظُ: محمدُ بنُ عيسَى بنِ سَورةَ التِّرمِذيُّ الحافظُ الضريرُ، أحدُ الأئمةِ الذين يُقْتَدَى بهِمْ في علمِ الحديث، صَنَّفَ كتابَ «الجامع» والتواريخَ والعِلَلَ تصنيفَ رجلٍ عالِمٍ مُنْتَقٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحِفْظِ.

وقالَ أبو الفضلِ محمدُ بنُ طاهرٍ المَقْدسيُّ الحافظُ: سَمِعتُ الإمامَ أبا إسماعيلَ عبدَ اللهِ بنَ محمدٍ الأنصاريَّ بهراةَ، وجرَى بينَ يديهِ ذكرُ أبي عيسَى التِّرمِذيِّ وكتابِهِ، فقال: كتابُهُ عندِي أنفَعُ من كتاب البُخاريِّ ومُسلم؛ لأن كتابَي البُخاريِّ ومسلمٍ لا يقِفُ على الفائدةِ منهُمَا إلا المتبحِّرُ العالِمُ، وكتابُ أبي عيسَى يَصِلُ إلى فائدتِهِ كلُّ أحدٍ من الناسِ.

وقال أبو الفضلِ بنُ طاهرٍ أيضاً: سألت الإمامَ أبا القاسمِ سَعْدَ ابنَ عليٍّ الزَّنْجانيَّ بمكةَ عن حالِ رجلٍ من الرُّواةِ فوثّقَهُ، فقلتُ: إن أبا عبدِ الرحمان النَّسائيَّ ضَعَّفَهُ، فقال: يا بُنَيَّ إنَّ لأبي عبدِ الرحمانِ في الرجالِ شرْطاً أشَدَّ من شَرْطِ البُخاريِّ ومُسْلمٍ.

وقال الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ ابنُ البَيِّعِ الحافظُ: سَمِعتُ أبا الحَسَن أحمَد بنَ محبوب الرَّمْلِيَّ بمكةَ يقولُ: سَمِعْتُ أبا عبدِ الرحمان أحمَدَ ابنَ شُعَيْبٍ النَّسائيَّ يقول: لما عَزَمْتُ على جمع كتاب السُّنَنِ استخرتُ اللهَ تعالَى في الرواية عن شيوخٍ كانَ في القَلْبِ منهُم بعضُ الشيء، فوقَعَتْ الخيرةُ على تركِهِم، فنزلتُ في جُملةٍ مَن الحديثِ كنتُ أعلُو فيهِ عَنْهُم.

وقالَ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ المصريُّ الحافظُ: سَمِعْتُ أبا عليٍّ الحسنَ بنَ خَضِرٍ السِّيوطيَّ يقولُ: رأيتُ النَّبيَّ ﷺ في النومِ وبينَ يَدي كتبٌ كثيرةٌ فيها كتابُ السُّنَن لأبي عبدِ الرحمان، فقال لي ﷺ: إلى متى وإلى كَمْ، هذا يكفي، وأخذ بيدِهِ الجزء الأولَ من كِتاب الطَّهارَةِ من السُّنَن لأبي عبدِ الرحمان، فوقَعَ في رَوعي أنَّهُ يَعنِي كتابَ السُّنَنِ لأبي عبدِ الرحمانِ أحبُّ إليهِ.

وقالَ أبو الفضلِ بنُ طاهرٍ المقدسيُّ: رأيتُ على ظهرِ جزءٍ قديمٍ بالرَّيِّ حكايةً كتَبَها أبو حاتمٍ الحافظُ المعروفُ بخامُوشَ- يعني أحمَدَ بنَ الحسَنِ بن محمدِ بن خاموشَ الرازيَّ الواعظَ- قالَ أبو زُرْعَةَ الرازيُّ: طالعتُ كتَابَ أبي عَبدِ الله بن ماجَةَ، فلم أجدْ فيهِ إلا قدْراً يسيراً مما فيهِ شيء، وذكرَ قريبَ بضعةَ عَشَر، أو كلاماً هذا مَعناهُ.

وقالَ الحافظُ أبو القاسمِ بنُ عساكر: قرأتُ بخطِّ أبي الحسنِ عليِّ بن عُبَيْدِ اللهِ بن الحَسَنِ بن الحُسَيْنِ بن بابُويهِ[1] الرازيِّ- شابٌّ كانَ يَسْمَعُ معَنا الحديثَ بالريِّ سنةَ تسع وعشرينَ وخمس مئةٍ- قالَ أبو عبدِ الله بنُ ماجَةَ: عَرضتُ هذه النسخةَ على أبي زُرْعَةَ فنظَرَ فيهِ، وقالَ: أظُنُّ إن وَقَعَ هذا في أيدي الناس تعطَّلتْ هذه الجوامِعُ كلُّها- أو قالَ: أكثرُها- ثم قالَ: لَعَلَّهُ لا يكونُ فيه تمامُ ثلاثينَ حديثاً مما في إسنادِهِ ضَعْفٌ، أو قالَ: عشرينَ أو نحوَ هذا من الكلام، قالَ: وحُكِيَ أنَّهُ نَظَرَ في جُزءٍ من أجزائِهِ وكانَ عندَه في خمسةِ أجزاءٍ[2].

هذا بعضُ ما حَضَرَنا من أقوالِ الأئمَّةِ في فَضيلةِ هذه الكُتُبِ السِّتَّةِ. وأمَّا مناقِبُ مُصَنِّفِيْها وفضائلُهُم، فسيأتي ما تَيَسَّرَ من ذلكَ في ترجمةِ كُلِّ واحدٍ منهم في مَواضِعِها من الكتاب- إن شاءَ الله تعالى-.

---

(١) قيد الذهبي بابويه في المشتبه: ٣٨.

(٢) علق الذهبي على هذه الحكاية بقوله: «سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة» (تذكرة: ٦٣٦/٢).